

موجة مبيعات دول الخليج لأصول الطاقة تتسارع مع انتعاش أسعار النفط

الصفقات المرتقبة تتضمن معيارا قياسيا لأصول اللاعبين الآخرين



الاستثمار الأمثل للموارد

وتعمل مسقط والمناحة للحاق بهذا الركب بهدف تحقيق بعض العوائد تساعدها في تعديل أوتار الاختلالات المالية.

وقالت مصادر لرويترز في وقت سابق إن شركة الطاقة المملوكة للدولة في سلطنة عمان (أوكيو) تدرس إمكانية بيع شركة الحفر التابعة لها أبراج لخدمات الطاقة، كما عيّنت مستشارين لبيع كامل حصتها البالغة 12 في المئة في مشغل شبكة الكهرباء البرتغالية رين.

وفي المقابل، ذكر مهندس باسم الشركة القابضة للنفط والغاز في البحرين (نوجا) التي تدير محطة الحكومة في أصول النفط والغاز، أنها تضي في مراجعة كاملة للأعمال والخطط الاستراتيجية الحالية للشركة.

ووفقا لمصدر قدم المشورة لأحد المستثمرين، فإن سلسلة الصفقات القادمة من الإمارات والسعودية تُوجد معيارا قياسيا لأصول اللاعبين الآخرين بالمنطقة. وقال المصدر إن المستثمرين المحليين يتطلعون إلى تحقيق عائد في خانة العشرات على الاستثمار في أصول البنية التحتية للطاقة لأنه يتعين عليهم حبس رأسالمهم لمدة 25 عاما. لكن بلدانا أصغر ذات تصنيفات سيادية منخفضة وتعرض لضغوط لضبط الأوضاع المالية قد تضطر إلى الدفع من أجل جذب المستثمرين الأجانب. وقال المصدر "قد يبرم العمانيون الصفقات من خلال متخصصين بعض المخاطر بانفسهم لجذب المستثمرين".

ولا تزال استثمارات الطاقة التقليدية شائعة على الرغم من التحول بعيدا عن الوقود الأحفوري. وتوفر أصول مثل خطوط الأنابيب ومحطات الطاقة عوائد ثابتة طويلة الأجل في بيئة من انخفاض أسعار الفائدة.

خط تسهيل أصول الطاقة

- أرامكو السعودية تدرس بيع أصول في أنشطة المصب والمنبع وخطوط في أنابيب الغاز
- أوكيو العمانية تخطط لبيع شركة أبراج لخدمات الطاقة وكامل حصتها في رين البرتغالية
- شركة نوجا البحرينية تمكف على مراجعة كاملة للأعمال والخطط الاستراتيجية

ولم تحدد أرامكو وأندوك أين ستفقد حصيلة بيع الحصص وتتطلع كلاهما إلى الاستثمار في مشاريع للطاقة النظيفة. وحثت أرامكو لأن تضمن مساهمي الأقلية حصتهم في التوزيعات السنوية المقترحة للشركة والبالغة 75 مليار دولار في السنوات الخمس التالية منذ طرح العام الأولي في 2019. وأكدت أندوك مؤخرا أنه تمت إعادة استثمار عائدات العمليات بين عامي 2017 و2020 في أعمالها الأساسية ومشاريع النمو الاستراتيجية.

وكانت شركة البترول الوطنية الكويتية الحكومية قد عرضت في أبريل الماضي بيع أصول مضافة الشعبية بعد توقفها عن العمل لفترة قاربت الأربع سنوات، ومن المحتمل أن تتجه الكويت التي تعاني من مطبات مالية للتخلص من بعض الأصول.

وقال مسؤول تنفيذي كبير في شركة استثمار تركّز على الطاقة، طلب عدم نشر اسمه، لرويترز "يتطلع جميع منسجي النفط إلى إعادة تدوير رأس المال الذي يقدونه في أصول البنية التحتية واستخدامها في أشياء أخرى". وأضاف أن "مستثمري القطاع الخاص يرون هذه الأصول جذابة".

وكانت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أندوك) المملوكة للحكومة أول شركة نفط كبرى في المنطقة تسعى لاستثمارات من الخارج، إذ كونت شركا في أصول استراتيجية وأصول غير أساسية لجمع أكثر من 30 مليار دولار على مدار السنوات الأربع الماضية.

وتستعد أندوك الآن لإبراج نشاطها للحفر الذي بلغت قيمة مشاريعه في 2018 حوالي 11 مليار دولار، وسيكون ثاني طرح عام أولي من نوعه لوجدها بعد إبراج ذراعها لتوزيع الوقود أندوك للتوزيع في 2017. وأفادت مصادر مطلعة على الصفة بأن أندوك تجعل من جذب المستثمرين الأجانب عنصرا أساسيا في طرح العام الأولي المقبل، وذلك في إطار جهود البلاد لدعم بورصة أبوظبي.

رَجَّح محللون أن تزداد وتيرة صفقات بيع أصول الطاقة في بلدان الخليج خلال الفترة المقبلة عبر اقتناص فرصة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بدعم من تخفيضات إنتاج تحالف أوبك+ لجذب اهتمام المزيد من المستثمرين وحصول حكومات المنطقة على سيولة نقدية أكبر هي في أمس الحاجة إليها لمواجهة أزماتها المالية.

● لندن- تسير مجموعة أرامكو السعودية العملاقة ومنتجو نفط خليجيون آخرون على خطى حكومة أبوظبي في خطط لجمع عشرات المليارات من الدولارات عبر بيع حصص في أصول قطاع الطاقة بهدف الاستفادة من انتعاش أسعار الخام لجذب المستثمرين الأجانب.

وبالرغم من الضبابية المستمرة حول تعافي الطلب العالمي على الخام وبالنظر إلى خمول بعض الاستثمارات في مجال النفط والغاز طيلة الأشهر الماضية، إلا أن النفط قفز بأكثر من 40 في المئة منذ بداية العام ليصل إلى المتوسط إلى 70 دولارا للبرميل، وهو دافع على ما يبدو لشركات الطاقة الخليجية من أجل اغتنام هذه الفرصة.

وتسلط هذه الخطوات في منطقة تمتلك عادة مضافها ومحطاتها لتوليد الكهرباء وخطوط الأنابيب الضوء على الضغط على الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشدة على النفط لجمع الأموال لتتوسع مصادر إيراداتها ودعم أوضاعها المالية التي تضرت من التراجع مؤخرا في أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا.

وتكشف مصادر مطلعة لوكالة رويترز أن أرامكو بعد أن باعت حصة أقلية كبيرة في خطوط أنابيب النفط التابعة لها إلى مستثمرين أجانب مقابل 12.4 مليار دولار في يونيو الماضي، تدرس بيع أصول في أنشطة المصب والمنبع كليهما.

وقال المصدران اللذان لم تكشف عن هويتهم رويترز، إن "أرامكو تتطلع لبيع خطوطها لأنابيب الغاز بموجب ترتيب إعادة استثمار الأصول، وقد تعرضت حصصا في مضاف للتكرير ومحطات للكهرباء وربما محطات للتصدير في المستقبل".

وبينما ذكر أحد المصدرين أن حصصا في مشروعات لأنشطة المنبع مثل الهيدروجين قد تعرض أيضا على مستثمرين استراتيجيين، قالت مصادر أخرى إن المنتجين الأصغر حجما في المنطقة وهما سلطنة عُمان والبحرين يدرسان أيضا بيع أصول مماثلة.

البطالة تتحدى مبادرات إصلاح سوق العمل في المغرب

وقدت سوق العمل المغربية حوالي 589 ألف فرصة عمل خلال العام الماضي بعدما استحدثت 64 ألف فرصة عمل سنويا خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت انتشار الجائحة.

ويقول خبراء اقتصاد مغاربة إن المعطيات التي قدمتها المندوبية جاءت مدفوعة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن كوفيد - 19 بشكل أساسي بعدما توقفت الأنشطة الاقتصادية والحرفية.

ولكنهم يرون في الوقت ذاته أن البنية التحتية التي طورها الرباط إضافة إلى استقطاب استثمارات جديدة وتدعيم الموجودة فعلا، ستقلل من فقدان فرص العمل في الفترة المقبلة، وهو ما سيتضح أكثر مع نهاية العام الجاري. وبينما توظف الزراعة 33 في المئة من القوة العاملة النشطة في المغرب يستوعب قطاع الخدمات 45 في المئة والصناعة 11 في المئة والبناء 10.5 في المئة.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل للمغرب نحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي. وفاقت جائحة كورونا والجفاف في المغرب التحديات الاجتماعية حيث تسبب معا في شطب الآلاف من الوظائف في ظل ضرب الجفاف لأداء الزراعة واستنزاف الوفاء للمهن الحرة والتجارة بسبب الإغلاق وتراجع التسوق.

ولكبح هذا التزيف اتجهت الحكومة إلى تحسين قطاع الأعمال عبر توفير دعم مالي جديد لتحفيز نشاط المشاريع الاستثمارية قصد تحسين قيمتها المضافة في تنمية الاقتصاد المحلي ومضاغفة المداخيل الضريبية للشركات، ما من شأنه إنعاش المالية العامة.

ويشكل البرنامج المدمج لدعم وتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا أحد الحلول لمشكلة البطالة بالمغرب، وسيتمكن من النهوض بقطاع التشغيل الذاتي والمبادرات الشبابية في الأرياف والمدن. ويقول البنك الدولي إن بناء سوق عمل حيوي وشامل في المغرب يمثل تحديا مستمرا، ونبه مرار من التباطؤ في خلق فرص العمل في ضوء النمو الديموغرافي ونقص الوظائف الجديدة من الصناعات الإنتاجية العالية والعديد من المستبعدين من سوق العمل، وخاصة النساء والشباب.

وتتوقع مندوبية التخطيط أن ينمو اقتصاد المغرب بنسبة 5.8 في المئة في 2021 بافتراض معدلات متوسطة لهطول الأمطار بعد انكماشه 6.3 في المئة في العام الماضي.

● الرباط- لم تتمكن إصلاحات سوق العمل والمبادرات التي اتخذتها الحكومة المغربية طيلة الأشهر الماضية لمواجهة آثار الأزمة الصحية من خفض معدلات البطالة التي اتخذت منحى تصاعديا.

ويقول محللون إن القطاع الخاص تحديدا لا يزال يجد صعوبة في وضع نشاطه على السكة ضمن مستويات ما قبل الجائحة في ظل الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لمواجهة انتشار الجائحة رغم أن البلد قطع شوطا مهما في تطعيم السكان.

وذكرت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير حديث نشرت البعض من أرقامه وكالة الأنباء المغربية الرسمية، أن معدل البطالة ارتفع إلى 12.8 في المئة في النصف الأول من العام الجاري من 12.5 في المئة قبل عام على الرغم من المحصول الجيد الذي امتص الطلب على الوظائف في المناطق الريفية.

12.8

في المئة معدل البطالة في النصف الأول من 2021 مقارنة مع 12.5 في المئة عام 2020

وكانت الحكومة تعمل على خفض معدل البطالة إلى أقل من 8.5 في المئة بحلول العام المقبل، غير أن المتابعين يعتقدون أن التحدي يبدو صعبا في ظل المطبات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف. ونسبة التعليم الجامعي في المدن المغربية أرفع من نسبته في الأرياف التي يعتمد سكانها على الزراعة والصناعات التقليدية والحرف لتوفير فرص عمل لأبنائهم.

وأشارت المندوبية إلى أن عدد العاطلين عن العمل زاد إلى 1.6 مليون شخص وفقدت المناطق الحضرية 228 ألف وظيفة بسبب جائحة كورونا، وعوض ذلك جزئيا بتوفير مئة ألف وظيفة في الريف بفضل الأمطار الغزيرة.

وزاد معدل البطالة بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة عشرة والرابعة والعشرين إلى نحو 30.8 في المئة خلال النصف الأول من هذا العام مقابل 33.4 في المئة قبل عام.

وبحسب الإحصائيات زاد معدل البطالة في الوسط الحضري من 15.6 في المئة في الربع الأول من هذا العام إلى 18.2 في المئة خلال الربع الثاني. في المقابل تراجعت بطالة الأرياف إلى 4.8 في المئة نزولا من 7.2 في المئة على أساس سنوي.

تجارة علي بابا تتأقلم بمرونة مع فخاخ القيود الصينية الصارمة

وكانت الغرامة المفروضة على علي بابا قياسية، وتزيد بثلاث مرات تقريبا عن غرامة قدرها مليار دولار فرضتها الصين على كوكوم في 2015، حسبما أعلنت بلومبرغ في وقت سابق.



دانيال تشانغ
نمو الاقتصاد الصيني
يوفر قيمة طويلة الأجل
لعلي بابا

وحتى قبل الغرامة كانت تدابير الهيئات الناظمة قد كلفت جاك ما ومجموعة أنت غالبا، فقد لغت السلطات في أواخر العام الماضي إدراجا مخطئا له بقيمة 35 مليار دولار للسراغ المالية للمجموعة أنت فاينانشل في البورصة. واختفى ما على إثر ذلك من الساحة العامة لأسابيع، وأمرت الجهات الناظمة بالثالي مجموعة أنت بالتخلي عن خدماتها المالية والعودة إلى أساسها كمنصة دفع إلكتروني. وسددا تدابير ضربة لأسهم علي بابا وغيرها من عملاقة التكنولوجيا الصينية، وسط مخاوف من أنها قد تواجه المزيد من القيود.

نما العديد منها إلى حد كبير دون عوائق على مدى السنوات القليلة الماضية، وتحولت إلى أجزاء رئيسية من الحياة اليومية في الصين. وتعيد تلك الخطوة إلى الأذهان تدابير عالمية استهدفت النفوذ المتنامي لعمالقة التكنولوجيا، في وقت تواجه فيسبوك وغوغل وسواهما تدقيقا صارما في الداخل والخارج.

ووضعت شركة علي بابا تحت المهر خصوصا بعدما انتقد جاك ما الهيئات الناظمة الصينية في أكتوبر الماضي لكبحها مساعي للإقراض على الإنترنت وإدارة الثروات وعرض منتجات تأمين من جانب أنت غروب، الفرع الذي يتولى الدفع على الإنترنت لصالح عملاق التكنولوجيا الصيني. وفي نوفمبر الماضي، أوقفت الهيئات الناظمة الصينية في اللحظة الأخيرة اكتتابا عاما ضخما بقيمة 34 مليار دولار لانت غروب. وتقول الحكومة إنها فرضت الغرامة البالغة 2.78 مليار دولار على علي بابا، لأن المجموعة "استغلت وضعها المهيمن في السوق" بمنع تجار من الترويج لسلعهم على مواقع منافسة.

بممارسات احتكارية. كما اتخذت الحكومة عددا من التدابير في حق شركات رقمية صينية عملاقة، ما تسبب بتدهور أسعار أسهمها. ووفقا للمجموعة، فإن إيرادات علي بابا، والتي تأتي غالبيتها من منصات تجارتيها الإلكترونية الأساسية، ارتفعت بنسبة 34 في المئة على أساس سنوي لتسجل 205.7 مليار يوان.

ونمو الإيرادات أدنى بقليل من نسبة 36 في المئة التي توقعها محللون لدى بلومبرغ. وقد نسبت علي بابا الإيرادات الصافية المنخفضة إلى استثمارات استراتيجية، لكن بيانها الذي أرفق بتقرير العائدات لم يات على ذكر التدابير الصارمة المفروضة على قطاع التكنولوجيا. وقال رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي دانيال تشانغ في البيان "نؤمن بنمو الاقتصاد الصيني وتوفير قيمة طويلة الأجل لعل بابا".

وكانت علي بابا ومقرها هانغتشو أول عملاقة التكنولوجيا في الصين، ممن طالتهم حملة شنتها حكومة باتت تخشى نموهم السريع وأمن البيانات. وفرضت سلطات مكافحة الاحتكار الصينية في فبراير الماضي غرامة قياسية على مجموعة علي بابا قدرها 2.78 مليار دولار، ما كبدها خسائر تشغيلية قلما تحدث، في الربع الأول من العام الجاري لكن المجموعة التي أسسها الأستاذ الجامعي السابق جاك ما قللت حينها من حجم دعايات الغرامة الباهظة.

وتستهدف السلطات منذ أشهر الملياردير جاك ما الذي تقاعد من المجموعة عام 2019 إلا أنه لا يزال مساهما كبيرا فيها. ومنذ ديسمبر الماضي تخضع علي بابا وهي رمز نجاح الاقتصاد الرقمي في الصين لتحقيق بسبب الاشتباه

45.1 مليار يوان (سبعة مليارات دولار)، أي بانخفاض بنسبة 5 في المئة على أساس سنوي. إلا أنها حافظت على نمو العائدات بوتيرة مستقرة. واعتبر خبراء أن هذه البيانات تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن التدابير الصارمة، التي تفرضها الحكومة الصينية على كبرى الشركات المحلية العاملة في هذا المجال، ليس

● شنفهاي (الصين)- تمكنت مجموعة علي بابا الصينية العملاقة للتجارة الرقمية من التأقلم بمرونة مع الإجراءات المفروضة من قبل الحكومة والتي تستهدف الحد من هيمنة شركات التكنولوجيا داخل سوق ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ورغم أن علي بابا حققت أرباحا أقل في الربع الثاني من 2021 بلغت حوالي



رهان مستمر على الرقمنة